الأمم المتحدة

E/ICEF/2013/P/L.13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
5 July 2013
Arabic
Original: English

للمناقشة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣

٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

البند ٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

موجز استعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

موجز

أُعد هذا الموجز الإقليمي لاستعراضيً منتصف المدة للبرنامجين القطريين للعراق ولبنان استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٨/١٩٩٥. والمجلس التنفيذي مدعو للتعليق على التقرير وتقديم توجيهات إلى الأمانة.

* E/ICEF/2013/19.

13-38465X (A) 230713 230713

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمة

١ - أجرى بَلَدَان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استعراضين لمنتصف المدة في عام ٢٠١٢ هما: العراق ولبنان. وقد أُجري استعراضا منتصف المدة في كلا البلدَين في وقت يشهد إصلاحات اجتماعية وسياسية وأحداث عنف مستمرة في المنطقة. فالأزمة السورية أثّرت تأثيراً كبيرا على كلا البلدَين، بحيث يستضيف العراق ٠٠٠ ١١٠ لاجئ سوري ويستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين السوريين في المنطقة، إذ بلغ عددهم ٠٠٠ ٣٥٩ حتى آذار/مارس ٢٠١٣. وفي الوقت ذاته، ما زال العراق يؤوي نحو ١.٢ مليون شخص من المشردين داخلياً، بينما ما زال لبنان يؤوي أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وخارجها. وكلا البلدَين من البلدان ذات الدخل المتوسط وتوجد فيهما تفاوتات كبيرة، تزداد تأثراً بتروح اللاجئين وتدفقهم.

٢ - وبوجه عام، سجّل كلا البرنامجين تقدماً في تحقيق نتائج لصالح الأطفال، كما يدل على ذلك تقريرا استعراضي منتصف المدة والاجتماعات مع الشركاء على جميع المستويات أثناء عملية استعراض منتصف المدة. وحقق كلا البلدَين نتائج هامة في توليد معارف وبيانات جديدة عن الأطفال، وهما يعملان مع السلطات الحكومية لاستخدام تلك المعارف والبيانات في وضع برامج وسياسات أكثر شمولاً. وقد وُضعت سياسات واستراتيجيات وطنية جديدة واعتُمدت، مثلاً في العراق، بشأن التعليم، وفي لبنان، بشأن الشباب. واستفاد آلاف من اللاجئين السوريين وغيرهم من السكان الضعفاء في كلا البلدَين من الجهود المبذولة في مجال العمل الإنساني.

٣ - وفي العراق، بعد سنوات من الاضطرابات المدنية والجزاءات، ما زالت الهياكل السياسية تتطور، مع سعي المؤسسات إلى توفير خدمات وافية للسكان العراقيين. بيد أن السنوات الطويلة التي شهدت اضطرابات سياسية ونزاعاً مسلحاً وعنفاً متطرفاً وتدهوراً في الخدمات العامة قد أثّرت على كل جانب من جوانب الحياة، لا سيما بالنسبة لأشد أفراد المجتمع ضعفاً، ومن بينهم الأطفال والنساء. وبينما تحسّنت الحالة الأمنية منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من المرجح أن تؤدي هذه التحديات إلى جعل المسار نحو الانتعاش والتنمية في السنوات المقبلة مضطرباً. بيد أن التحسينات في الحالة الاقتصادية وخطة التنمية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ تدعو إلى الإحساس بقدر من التفاؤل بشأن مسار البلد في المستقبل والتزامه بالتنمية المنصفة.

٤ - وفي لبنان، اتسمت الفترة التي امتدت منذ بداية البرنامج القطري الحالي باضطرابات إقليمية، وعدم استقرار سياسي داخلي، وبدء أزمة اللاجئين السوريين. وقد أثّرت هذه

العوامل تأثيراً كبيراً على الحالة الاجتماعية – الاقتصادية العامة في لبنان وعلى تنفيذ الإصلاحات الحكومية المقررة الرئيسية في مجالات من قبيل الرعاية الاجتماعية والتعليم. وكان لزاماً على البرنامج أن ينفذ على وجه السرعة تدخلات لتقديم الخدمات استجابة للاحتياجات المستجدة للاجئين السوريين والفلسطينيين النازحين من خلال تقديم الدعم للوزارات التنفيذية الحكومية ولغيرها من الجهات المعنية المحلية. وهذا أمر يتسم بأهمية بالغة على وجه الخصوص بالنظر إلى أن غالبية اللاجئين السوريين يستقرون في مناطق في لبنان محرومة تاريخياً، وتعمل فيها خدمات القطاع الاجتماعي المحلي بما يفوق طاقتها بالفعل وتجاهد لكي تلبي احتياجات اللبنانيين الضعفاء.

استعراضا منتصف المدة

العراق

مقدمة

٥ - كان استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري (٢٠١١-٢٠١٤)، الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٢، عملية تشاركية تضمّنت استعراضات مع الموظفين، وتقييماً عاماً للبرنامج أجراه استشاري خارجي، وتبادلات رأي رسمية وغير رسمية مع الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، والمكتب الإقليمي لليونيسيف. وقيّمت اجتماعات مع نحو ١١٠ ممثلين عن وزارات حكومية مختلفة ومؤسسات عامة أخرى التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج المنشودة وبحثت الأولويات والتعديلات اللازمة. وأقرت حكومة العراق توصيات استعراض منتصف المدة واستنتاجاته في اجتماع عام عُقد في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ تحت إشراف وزير التخطيط ويسّره نائب وزير التخطيط ورئيس الإدارة العامة للإحصاء.

٦ - وقد استفادت العملية الشاملة من مصادر جديدة للبيانات عن حالة الأطفال والنساء، وبخاصة الدراسة الاستقصائية العنقودية الرابعة المتعددة المؤشرات، التي أجريت خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١. وقد تركزت المناقشات جميعها على الكيفية التي يمكن بها أن تعمل اليونيسيف مع الحكومة لتنفيذ نهج الإنصاف بمزيد من الفعالية لتحقيق نتائج أكبر لصالح أطفال العراق الأكثر حرماناً.

أحدث المعلومات عن حالة الأطفال والنساء

٧ - ما زالت هياكل العراق السياسية تتطور، بعد ٣٠ سنة من النزاع والجزاءات، بحيث تسعى المؤسسات المنشأة حديثاً سعياً جهيداً لتقديم خدمات وافية للسكان. بيد أن السنوات

الطويلة التي شهدت اضطرابات سياسية ونزاعاً مسلحاً وعنفاً متطرفاً وتدهوراً في الخدمات العامة قد أثّرت على كل جانب من جوانب الحياة في العراق، لا سيما بالنسبة لأكثر قطاعات المجتمع ضعفاً، وبخاصة الأطفال والنساء.

٨ - وتستمر حوادث العنف في بعض أجزاء البلد، وما زالت التوترات محتدمة بين جماعات طائفية وعرقية شتى. كذلك، لا يحقق توقعات السكان معدل التقدم الذي تحرزه الحكومة في تحسين الحصول على الخدمات وجودتها وتهيئة فرص لتحسين ظروف المعيشة، كما تدل على ذلك الاحتجاجات في بعض أجزاء البلد. ومن المرجح أن تؤدي هذه التحديات إلى جعل المسار نحو الانتعاش والتنمية مضطرباً في السنوات المقبلة.

٩ - وفي عام ٢٠١٢، كشف تحليل لاستنتاجات الدراسة الاستقصائية العنقودية الرابعة المتعددة المؤشرات من زاوية الحرمان المتعدد، اضطلعت به الحكومة واليونيسيف، عن حرمان ٥.٣ ملايين طفل (٣٢ في المائة من جميع الأطفال دون سن ١٨ عاماً) من خدمات وحقوق أساسية متعددة، وعن حصول ١.٧ مليون فقط من الأطفال على جميع الخدمات والحقوق الأساسية، مما يؤكد أن الأطفال على نطاق العراق يواجهون أوجه عدم إنصاف هائلة. وإضافة إلى ذلك، ما زال أكثر من ١.١ مليون شخص من المشردين داخلياً يعيشون في نحو ٤٠٠ مستوطنة عشوائية موجودة في مختلف أنحاء البلد في الوقت نفسه الذي تتزايد فيه أعداد السوريين الذين يلتمسون اللجوء في العراق (بلغ عددهم نحو ٠٠٠ ١١٠ حتى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣).

١٠ - وبينما يحرز العراق تقدماً صوب تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية، يجب التوسع في الجهود، مع التركيز بوجه خاص على توفير الخدمات للأطفال الذين يعانون حرماناً شديداً البالغ عددهم ٥.٣ ملايين طفل، إذا كان المراد أن تتحقق أغلبية الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

١١ - وفيما يتعلق بالهدف ١، توقّف إحراز تقدم: إذ يعيش ما مجموعه ٢٣ في المائة من العراقيين على أقل من ٢.٢ دولار يومياً؛ ويعاني نحو ٦ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي؛ ويعاني ١ بين كل أربعة أطفال من تقزُّم نموه نتيجة لسوء التغذية؛ ويعاني ١١ في المائة من السكان بوجه عام من البطالة، مع بلوغ معدل البطالة ١٨ في المائة في حالة من تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ عاماً.

١٢ - وفيما يتعلق بالهدف ٢، زاد المعدل الصافي للانتظام في المدارس الابتدائية من ٨٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة. وزاد أيضاً التعادل بين الجنسين (الهدف ٣)، بحيث ارتفعت النسبة بين معدل التحاق البنات ومعدل التحاق البنين من ٠.٨٨ إلى ٠.٩٤ في المدارس الابتدائية ومن

٠.٧٥ إلى ٠.٨٥ في المدارس الثانوية (٢٠٠٦-٢٠١١[١]). بيد أن المعدل الصافي لإتمام التعليم الابتدائي توقف عند ٤٤ في المائة، وهو نفس المعدل في عام ٢٠٠٦، مع عدم حدوث أي تغيير في التعادل بين الجنسين. وما زال أيضاً الحصول على تعليم في مرحلة الطفولة المبكرة محدوداً للغاية؛ فهذا التعليم لا يقدّم إلا من خلال دور الحضانة، والأطفال الذين يلتحقون به هم أساساً من أغنى خُمْسَين من السكان في المناطق الحضرية. أما في المناطق الريفية فإن خدمات التعلُّم في مرحلة الطفولة المبكرة لا وجود لها تقريباً.

١٣ - وفيما يتعلق بالهدف ٤، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٤١ إلى ٣٧ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١١. وانخفض معدل وفيات الرضّع من ٣٥ إلى ٣٢ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي (٣٦ للذكور، و ٣٠ للإناث) أثناء الفترة نفسها. وانخفض أيضاً معدل وفيات المواليد (المسؤول عن غالبية الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة)، ولكن بوتيرة أبطأ بدرجة طفيفة من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (من ٢٢ إلى ٢٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١). ولكن حدث تحسّن فيما يتعلق بالهدف ٥، إذ تقدّر الحكومة ومنظمة الصحة العالمية أن نسبة الوفيات النفاسية في عام ٢٠١١ كانت تبلغ ٦٩ حالة وفاة مقابل كل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي؛ وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بالمعدل المسجل في عام ٢٠٠٧ وهو ٨٤ حالة وفاة مقابل كل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي.

١٤ - وحدث تحسّن كبير صوب تحقيق الهدف ٥، بحيث كان ٩١ في المائة من السكان يحصلون على مصادر محسّنة لمياه الشرب في عام ٢٠١١ (الحضريون: ٩٨ في المائة/ الريفيون: ٧٧ في المائة)، مقارنةً بنسبة قدرها ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. ولكن هناك حالات انقطاع متكررة في خدمات الإمداد بالمياه وتتدنى نوعية المياه، بحيث تستخدم أسر معيشية كثيرة مياهاً لا تكفي مستويات الكلور فيها (أقل من ٠.٥ جزء من المليون).

١٥ - وفي مجال حماية الطفل[٢]، يتعرض ما يقرب من ١٠ ملايين طفل لشكل ما من أشكال التأديب العنيف (٧٩ في المائة في عام ٢٠١١ مقارنةً بـ ٨٣.٧ في المائة في عام ٢٠٠٦) مع معاناة ثلث الأطفال (٣٣.٣ ملايين طفل) من العقاب البدني الشديد. وينتشر

(١) فيما يتعلق بمعظم البيانات المقتبسة عن الأهداف الإنمائية للألفية، ترجع أحدث البيانات المتاحة إلى عام ٢٠١١.

(٢) بيانات عام ٢٠٠٦ (الدراسة الاستقصائية العنقودية الثالثة المتعددة المؤشرات) وعام ٢٠١١ (الدراسة الاستقصائية العنقودية الرابعة المتعددة المؤشرات).

تحمّل العنف المترلي بين النساء، اللائي تعتقد غالبيتهن (٥٦ في المائة) أن من حق الزوج أن يضرب زوجته لأسباب شتى. وفي عام ٢٠١١، كان ٦ في المائة فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٥ سنوات إلى ١٤ سنة يعملون (الريفيون: ١٠ في المائة/الحضريون: ٥ في المائة)، مقارنة بـ ١١ في المائة في عام ٢٠٠٦. وما زال زواج القصّر منتشراً على نطاق واسع، بحيث تتزوج واحدة بين كل خمس إناث تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ١٩ سنة، وهي نفس النسبة التي كانت موجودة في عام ٢٠٠٦. ويُجرى ختان الإناث لنسبة قدرها ٨ في المائة من النساء في العراق، غالبيتهن في إقليم كردستان وفي كركوك.

١٦ - وقد استقبل العراق زهاء ٠٠٠ ١١٠ لاجئ سوري (حتى آذار/مارس ٢٠١٣) و ٠٦٧ ٦٧ عائداً عراقياً (حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) من الجمهورية العربية السورية. ويسجَّل بعض العائدين من خلال وزارة المغتربين والهجرة ويحصلون على دعم حكومي، بينما يبقى آخرون مع أصدقائهم أو أقاربهم. وقد سُجلت غالبية اللاجئين السوريين في إقليم كردستان الشمال حيث الحدود مفتوحة لاستقبال اللاجئين السوريين الأكراد بدرجة غالبة.

التقدم المحرز والنتائج الرئيسية في منتصف المدة

١٧ - أنجزت وزارة الصحة، بدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، أول استراتيجية وطنية للبلد بشأن التغذية. والاستراتيجية هامة لأنها توفر رؤية لتحسين حالة العراقيين التغذوية بوجه عام، بجملة أمور من بينها خفض انتشار تقزّم نمو الأطفال نتيجة لنقص التغذية، من نسبة قدرها ٢١ في المائة إلى نسبة قدرها ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١. وتستهدف الاستراتيجية على وجه الخصوص الأطفال المعرضين لخطر تقزّم نموهم في أشد المناطق حرماناً. وهذا يمثل مساهمة رئيسية في نتيجة عنصر البرنامج القطري المقترح المتعلقة بوجود إطار سياساتي للحكومة من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفي نتيجة عنصر البرنامج المتعلقة بتمكين مزيد من الأطفال والنساء من الحصول على رعاية صحية أولية جيدة.

١٨ - وقد تمثّلت نتيجة هامة لبرنامج التعلّم الجيد والنماء في إنجاز وزارة التربية والتعليم العالي، بدعم من اليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والبنك الدولي، أول استراتيجية للتعليم الوطني للعراق في عام ٢٠١٢. وإسهاما في نتيجة العنصر البرنامجي ٣، المتعلقة بحصول مزيد من الأطفال على تعليم جيد وإتمامهم له، تركز الاستراتيجية على توفير تعليم عالي الجودة يستند إلى أفضل الممارسات العالمية، بما في ذلك تطبيق الإدارة المدرسية التي تنطوي على تحقيق لا مركزية مستويات سلطة صنع القرار بنقلها إلى المدرسة، وتستند إلى وجود مناهج دراسية ومؤسسات وموارد عالية الجودة للانتقال إلى

التعليم العالي. وقد أُعد أيضاً استعراض وظيفي لقطاع التعليم، ودراسة لتقدير التكاليف، ونموذج لتقديم الخدمات، وخارطة الطريق وقبلت الحكومة كل ذلك باعتباره جزءاً من برنامج إصلاح القطاع العام. وقد استفاد نحو ١١٦ ٠٠٠ طفل من برنامج التعلم المعجّل للتعويض عن سنوات التعليم الابتدائي التي ضاعت عليهم. ويجري تنفيذ مبادرة مدارس صديقة للطفل في ٦٣٦ مدرسة على نطاق البلد وستقوم الحكومة بتوسيع نطاقها في النصف الثاني من دورة البرنامج القطري.

١٩ - وإسهاماً في نتيجة العنصر البرنامجي المتعلقة بتحسين الحصول على مياه مأمونة وصرف صحي، دعمت اليونيسيف الحكومة لوضع واعتماد ورقات وخطط واتفاقات بشأن السياسات لتحسين الاستدامة البيئية على نطاق العراق. وشمل ذلك وضع خطط رئيسية بشأن النفايات الصلبة في محافظات الأنبار وإربيل والسليمانية وذي قار (لا يحصل نحو ١٥ في المائة من أفراد الأسر المعيشية في ذي قار على وسائل صرف صحي محسّنة)؛ وخطة رئيسية للمياه والصرف الصحي لمحافظة ميسان؛ واختيار ثلاثة مواقع لردم النفايات الخطرة وفقاً للمعايير الدولية؛ ومذكرتي تفاهم مع محافظتي بابل وصلاح الدين لتحسين إدارة المياه العادمة (يوجد في محافظة صلاح الدين أعلى معدل لأفراد الأسر المعيشية الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسّنة، إذ تبلغ نسبتهم ٢٠ في المائة)؛ ومبادئ توجيهية لعمليات التناضح العكسي.

٢٠ - وأُعد كذلك استعراض وظيفي لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ودراسة لتقدير التكاليف، ونموذج لتقديم الخدمات، وخريطة طريق بدعم من اليونيسيف وقبلت الحكومة ذلك كله باعتباره جزءاً من برنامج إصلاح ذلك القطاع. وسيفضي هذا في نهاية المطاف إلى سن تشريعات جديدة لقطاعي المياه والصرف الصحي في العراق ستعكس احتياجات الأطفال المحددة.

٢١ - وقد استفاد نحو ١.٢ مليون شخص من الضعفاء والريفيين والمتضررين بحالات الطوارئ من الحصول المستدام على المياه المأمونة، بما في ذلك عن طريق تكنولوجيات جديدة من قبيل وحدات المعالجة الشمسية للمياه في المجتمعات الريفية واستفاد أيضاً نحو ٢٠٠ ٠٠٠ تلميذ من تلاميذ المدارس (٤٠ في المائة منهم بنات) من التدخلات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس الابتدائية، بما في ذلك إصلاح المرافق ورفع مستواها وتقديم التدريب.

٢٢ - وفي إطار نتيجة العنصر البرنامجي المتعلقة بتحسين الحصول على رعاية صحية أولية جيدة، وُضعت الصيغة النهائية لاستراتيجية للصحة الإنجابية ولرعاية الأم والطفل، وكذلك

خطة لإدراج لقاحين جديدين (لقاح ضد الروتافيروس ولقاح ضد الانفلونزا الترفية من النوع باء) ضمن جدول التحصين. وسيُسهم هذا في مكافحة المسببين الرئيسيين لوفاة الأطفال دون سن الخامسة في العراق وهما: الإسهال والالتهابات التنافسية الحادة. وقد تحسنت نوعية خدمات الرعاية الصحية الأولية على نطاق البلد من خلال دعم اليونيسيف لشراء الحكومة لوازم ومعدات طبية عالية الجودة من مرافق شعبة الإمداد التابعة لليونيسيف في كوبنهاغن.

٢٣ - وفي إطار نتيجة العنصر البرنامجي المتعلقة بتحسين القدرة الوطنية على تنفيذ سياسات وخطط بشأن حماية الطفل، وافقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على خطة عمل لوضع سياسة وطنية لحماية الطفل. وصيغت وصُقلت القوانين الإقليمية والاتحادية المتعلقة بحقوق الطفل وذلك بإدماج مدخلات فيها منبثقة من مشاورات إقليمية ووطنية مع أصحاب المصلحة، ومن بينهم الأطفال. وتحقق تقدم كبير في قطاع سيادة القانون، لأن المجلس الاتحادي برعاية الأحداث أعيد تنشيطه. وهذا المجلس مشترك بين الوزارات ويرأسه وزير العمل والشؤون الاجتماعية وهو أعلى هيئة لمعالجة المسائل المتعلقة بالأطفال المخالفين للقانون. وقُدمت مساعدة قانونية لما مجموعه ٤٤٣ طفلاً من الأطفال المخالفين للقانون (٣١ من البنات و ٤١٢ من البنين)، وقُدمت المساعدة من أجل إعادة الإدماج في المجتمع لما مجموعه ٤٨٢ طفلاً و ١١ والداً.

٢٤ - وأصبح أصحاب المصلحة على دراية أفضل بمخاطر حماية الطفل المتعلقة بالتوعية بمخاطر الألغام، لا سيما في المجتمعات المعرضة للخطر، نتيجة للنجاح في تنفيذ أنشطة مجتمعية للتوعية بمخاطر الألغام، استفاد منها ٩١٦ ٥ شخصاً. وكان إدماج رسائل التوعية بمخاطر الألغام في المناهج الدراسية في إقليم كردستان إنجازاً رئيسياً فيما يتعلق بكفالة تبادل هذه المعرفة باستمرار. وعززت اليونيسيف آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ووسّعت نطاقها من خلال تدريب أكثر من ٢٠٠ عضو جديد في شبكة تلك الآلية في العامين الماضيين (مما جعل مجموع أعضاء الشبكة الذين تلقوا تدريباً على تلك الآلية منذ عام ٢٠٠٩ يبلغ ٤٨٠ عضواً). وفي عام ٢٠١٢، أُبلغ عن ٣٥٥ حالة حققت شبكة آلية الرصد والإبلاغ من ١٤٣ حالة منها.

٢٥ - وتتاح الآن بيانات جديدة عن حالة الأطفال والتفاوتات ذات الصلة بعد إتمام الدراسة الاستقصائية العنقودية الرابعة المتعددة المؤشرات. فوفقاً لمنهجية تركز على الطفل وضعتها اليونيسيف لتحديد أكثر الأطفال حرماناً، توجد التفاوتات الرئيسية بين أطفال البلد البالغ عددهم ١٦.٦ مليوناً فيما يتعلق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية والتغذية، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والحماية، والمأوى، والمعلومات. وقد تبين من الدراسة

الاستقصائية أن ٣٢ في المائة من جميع الأطفال دون سن ١٨ عاماً – ٥.٣ ملايين – محرومون من كثير من هذه الخدمات والحقوق الأساسية. وبذلك أظهرت الدراسة الاستقصائية بوضوح المجالات التي ينبغي أن تركز الحكومة استثماراتها عليها في خطة التنمية الوطنية لتحسين رفاه جميع الأطفال العراقيين. وكانت هذه النتيجة تمثل مساهمة رئيسية في نتائج العناصر البرنامجية المقررة في المجالات القطاعية، وكذلك النتيجة المتعلقة بالبحوث المراعية للمنظور الجنساني وللطفل التي تستنير بها عملية وضع السياسات والبرامج.

الموارد المستخدمة

٢٦ – خلال أول عامين من خطة عمل البرنامج القطري، من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢، أنفق البرنامج القطري أكثر من ٥٤ مليون دولار، كان ٤.٥ ملايين دولار منها من الموارد العادية، وكان ٤٢.٨ مليون دولار من الموارد الأخرى، وكان ٧.١ ملايين دولار من الموارد الأخرى الطارئة. وكان نصف ذلك المبلغ مقرراً. ومن المبلغ الكلي للموارد الأخرى الطارئة، أُنفقت أكبر نسبة على برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (٢.٢٥ مليون دولار) وبرنامج البقاء والنمو (١.٥٧ مليون دولار). واستخدم برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أيضاً أكبر مبلغ من الموارد الأخرى (أكثر من ١٥ مليون دولار)، يليه التعليم الجيد (١١.٦ مليون دولار). وفي إطار التكاليف المشتركة بين القطاعات، أُنفق ١.٩ مليون دولار مقابل مبلغ مقرر قدره ٠٠٠ ٩٠٠ دولار.

المعوقات والفرص التي تؤثر على إحراز تقدم

٢٧ – يتيح طلب مكتب رئيس الوزراء رسمياً أن تدعم اليونيسيف الحكومة في صياغة وتنسيق جميع المبادرات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية فرصة فريدة للمساعدة على توحيد الجهود المتفرقة المتعلقة بالسياسة والحماية الاجتماعية في إطار سياسة اجتماعية وطنية شاملة تركز على الطفل. ويكتسب هذا أهمية إضافية في ضوء ما كشفت عنه الدراسة الاستقصائية العنقودية الرابعة المتعددة المؤشرات من أن ٥.٣ ملايين طفل محرومون من خدمات وحقوق أساسية كثيرة. ولذا من الضروري أن توجه الحكومة، بدعم من اليونيسيف، الإطار بحيث يستهدف أكثر قطاعات السكان حرماناً.

٢٨ – وتمثل البيئة العامة لتعبئة الموارد في العراق تحدياً شديداً لمنظومة الأمم المتحدة. فنتيجة للأزمة المالية العالمية وفتور همّة المانحين بالنسبة لتمويل برامج في العراق، المصنّف على أنه بلد غني بالنفط ينتمي إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل ويُتوقع منه أن يكون قادراً

على تمويل التنمية الخاصة به، تَعرقَل تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتيجة لانخفاض تخصيصات الموارد لصندوق ذلك الإطار الخاص بالعراق عما كان متوقعاً.

٢٩ - وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية في العراق قد تحسّنت تدريجياً، فإن استمرار البيئة الأمنية المتقلبة في أنحاء كثيرة من البلد أبقى على التكاليف التشغيلية للعمل في العراق مرتفعة إلى حد كبير. ومع أن الوضع الأمني للأمم المتحدة يزداد مرونة، فإن الاعتبارات الأمنية الموجودة باستمرار تجعل الوصول إلى مواقع البرنامج لكفالة التنفيذ الفعال والرصد أمراً صعباً. وهذا يمثل أيضاً تحدياً للمشاركة الفعالة على مستويات المحافظات. فالبيئة الأمنية، المقرونة بصعوبة الظروف المعيشية بالنسبة للموظفين، تثير عقبة كبيرة أمام توظيف الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج. وعلى الرغم من هذه التحديات، افتتحت اليونيسيف مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مكتباً ميدانياً في البصرة، سيكون مركزاً لأنشطة البرنامج في الجنوب.

٣٠ - وقد كانت الدراسة الاستقصائية العنقودية الرابعة المتعددة المؤشرات أهم دراسة أُكملت حتى الآن في البرنامج القطري واستُخدمت في عملية استعراض منتصف المدة استخداماً مكثفاً. وكان من بين المدخلات التحليلية الإضافية في استنتاجات استعراض منتصف المدة تقييم عام للبرنامج أجراه استشاري خارجي، واستعراضات مكتبية لجميع الوثائق الرئيسية لبرنامج اليونيسيف.

التعديلات المُدخلة

٣١ - أوصى استعراض منتصف المدة بإدخال التعديلات التالية على البرنامج القطري للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ لتمكين مكتب اليونيسيف في العراق من استغلال الفرص بأقصى قدر من الفعالية، والتخفيف من المعوقات، وتلبية احتياجات أكثر الأطفال والنساء حرماناً. وترمي هذه التغييرات إلى زيادة تركيز نطاق البرمجة مع معالجة الإنصاف على نطاق مجالات البرنامج كاستراتيجية رئيسية. وفي سياق بلد متوسط الدخل وزيادة القدرة الحكومية في مجالات معينة، سيتجه البرنامج نحو زيادة العمل الاستشاري في مجال السياسات. ويرمي البرنامج المنقح للسياسة الاجتماعية إلى جعل الحماية الاجتماعية في العراق أكثر مراعاة للطفل. وفي الوقت نفسه، سيدعم هذا رؤية الحكومة المتمثلة في تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية الأساسية. وإضافة إلى ذلك، ستلقى الحكومة دعماً في تحسين نوعية السياسات القطاعية والميزانيات المصاحبة. وقد أضاف البرنامج القطري، كي يساعد الأشخاص المشردين داخلياً ويلبي احتياجات اللاجئين الإضافيين، عنصراً برنامجياً جديداً، هو العمل الإنساني وبناء القدرة على الصمود.

٣٢ - والتحولات العامة الرئيسية التي تم الاتفاق عليها مع حكومة العراق هي ما يلي:

(أ) زيادة تحليل السياسات لإدخال مخططات وتدابير للحماية الاجتماعية مراعية للطفل في أكثر المناطق حرماناً. وفي هذه العملية سيُنظر في اتباع منهجيات ونُهُج مبتكرة؛

(ب) زيادة الوجود الميداني والتركيز البرامجي على المحافظات التي تعاني حرماناً شديداً الموجودة في مقاطعات الوسط والجنوب وفي مناطق مختارة في الشمال؛

(ج) تعزيز رصد النتائج المتعلقة بتحقيق الإنصاف بتوليد بيانات جديدة تركز على الإنصاف، لا سيما على مستوى المقاطعات؛

(د) وضع وتنفيذ استراتيجيات للاتصال مستندة إلى أدلة لتغيير سلوكيات المجتمعات المحلية والأسر والأطفال من أجل تحسين رفاه الأطفال؛

(هـ) الاضطلاع بحملة 'التوعية بشأن المواطَنة من أجل السلام' في المحافظات التي تعاني حرماناً شديداً والمتضررة بالنزاع من أجل تعزيز التحاور والمعرفة والمهارات والمواقف المؤيدة لتسوية النزاع بالوسائل السلمية، ومن أجل المساعدة على تهيئة الظروف الاجتماعية التي تفضي إلى السلام؛

(و) السعي، ضمن إطار الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية، إلى زيادة التركيز على العمل الإنساني بالتوسع في تدخلات البرنامج المتسقة مع التزامات اليونيسيف الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني، والمشاركة في تحقيق انتعاش مبكر وحلول دائمة للسكان النازحين؛

(ز) تعزيز التكامل بين القطاعات، وأوجه التآزر، وتحسين التنسيق فيما بين عناصر البرنامج.

٣٣ - ونتيجة لاستعراض منتصف المدة، فإن أولويات البرنامج التي تمضي قُدُماً ستكون على النحو المبيّن أدناه.

٣٤ - **بقاء الطفل ونماؤه.** يحتفظ هذا العنصر بتركيزه الحالي، بحيث يضم معاً العناصر الفرعية المتمثلة في الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ويجمع ما بين العمل في مجال السياسات والتدخلات على الصعيد المحلي. ومن المتوقع أن يؤدي التكامل والتلاقي الجغرافي إلى تحسين الحصول المنصف على تغطية بمجموعة من التدخلات التي أثبتت جدواها والعالية الأثر والفعالة من حيث التكلفة، ومنها مثلاً: التحصين، والرضاعة الطبيعية، والإدارة المتكاملة للصحة في مرحلة الطفولة، وما إلى ذلك.

٣٥ - **التعليم والشباب**. يجمع هذا العنصر بين عناصر تتناول التعليم والشباب، مع تركيز محدد على انعدام المساواة بين الجنسين والتفاوتات. ويرمي هذا العنصر إلى: (أ) تحسين الحصول على التعليم والبقاء فيه وإتمامه وتحسين نتائج التعلّم على المستوى الأولي (٤ سنوات - ١١ سنة)؛ و (ب) تلبية احتياجات المراهقين والشباب على مستوى التعليم الثانوي من حيث التعلّم وسُبل العيش، حيث من الأرجح ألا تكون البنات (اللائي تتراوح أعمارهن من ١٢ سنة إلى ١٤ سنة) منتظمات في التعليم الثانوي؛ و (ج) الاضطلاع بأنشطة الدعوة للحد من انعدام الإنصاف في التعليم وبناء نظام لتنفيذ مبادرة للتوعية بالمواطنة من أجل السلام (لمن تتراوح أعمارهم من ١٢ إلى ١٨ سنة). وسيساهم البرنامج في إشراك الشباب والمراهقين في الدعوة إلى التوعية بالمواطنة، والتماسك الاجتماعي، والتعايش السلمي.

٣٦ - **حماية الطفل**. يركز عنصر البرنامج هذا على إصلاح السياسات والتشريعات، وتعزيز قدرة الدولة في مجال رصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في سياق نزاع مسلح، وزيادة إمكانية وصول الأطفال إلى العدالة. وستركز الشراكة مع لجنة رفاه الطفل، وهي اللجنة المشتركة بين الوزارات المكلفة بحماية حقوق الأطفال العراقيين وتعزيزها، على استخدام نُظم إدارة المعرفة المتعلقة بحماية الطفل كي تستنير بها عملية وضع السياسات والتشريعات وتقديم الخدمات. وسيغيّر برنامج التوعية بمخاطر الألغام، الذي يتلقى دعماً منذ عام ٢٠٠٣، اتجاهه لكي ينمّي قدرة الحكومة، لا سيما وزارة البيئة، ويضفي طابعاً مؤسسياً على التوعية بمخاطر الألغام بدلا من تقديم دعم مباشر إلى المجتمعات المحلية. وسيجري تعزيز الخدمات التي تقدَّم للبنات والبنين الضعفاء والمهمشين، بما في ذلك للأطفال الذين يعيشون في المناطق المتنازع عليها والأطفال النازحون واللاجئون والمعاد توطينهم.

٣٧ - **الاتصالات الاستراتيجية**. لقد بات واضحاً، بعد استعراض منتصف المدة، أن الاتصالات تتطلب مزيداً من الاهتمام، لا سيما الاتصال لأغراض التنمية، الذي أصبح الآن استراتيجية رئيسية للفترة المتبقية من البرنامج القطري. وستستند هذه المجموعة من النتائج إلى أربعة محاور هي: (أ) الاتصال لتغيير السلوكيات؛ و (ب) التعبئة الاجتماعية والاتصال الشخصي؛ و (ج) الاتصال العام والعلاقات مع وسائط الإعلام؛ و (د) الشراكات لتعبئة الموارد. وهذه المجموعة من النتائج ستركز على وضع وتنفيذ استراتيجيات للاتصال بشأن الممارسات الأسرية في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للأطفال وستنطوي على القيام باتصالات عامة قوية لزيادة الدعم للحد من أوجه عدم الإنصاف في العراق؛ وكذلك من

أجل حالة الطوارئ المتعلقة باللاجئين السوريين وغيرها من حالات الطوارئ التي قد تستجد على نطاق البلد.

٣٨ - **السياسة والدعوة والأدلة.** سيتضمن عنصر السياسة الاجتماعية تركيزاً قوياً على الحماية الاجتماعية، بما يشمل إجراء دراسة جدوى مفصلة، وتجريب تدخلات للحماية الاجتماعية، والدعوة إلى اعتماد برنامج وطني للحماية الاجتماعية يراعي الطفل والمنظور الجنساني. وستشمل الاستراتيجيات الرئيسية في جزء هذا العنصر المتعلق بالتخطيط والرصد والتقييم تقديم الدعم التقني لاستخدام أدوات التخطيط والإدارة القائمة على النتائج لوضع خطط قطاعية وطنية؛ وتقديم الدعم للتخطيط الجزئي على المستويات اللامركزية للقيام بتدخلات رئيسية تركز على الإنصاف في مجالات مختارة؛ وزيادة توافر بيانات مفصلة عن حالة الأطفال والنساء، مع التركيز على من هم الأكثر ضعفاً وتهميشاً؛ وتقديم الدعم للحكومة لتنفيذ الدراسة الاستقصائية العنقودية الخامسة المتعددة المؤشرات.

٣٩ - **العمل الإنساني وبناء القدرة على الصمود.** أضيف هذا العنصر إلى البرنامج القطري في أعقاب استعراض منتصف المدة (سابقاً، لم يكن العمل الإنساني عنصراً قائماً بذاته من عناصر البرنامج)، وسيركز على التأهب للحالات الإنسانية والطارئة والاستجابة لها، لا سيما الأزمة السورية دون الإقليمية. وسيشمل تقديم الخدمات الأساسية للبقاء والنماء والحماية للأطفال والنساء، تماشياً مع الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني، وتعزيز بناء القدرة على الصمود لاتقاء الهزات والتخفيف منها في المستقبل.

لبنان

مقدمة

٤٠ - أجرت اليونيسيف وحكومة لبنان استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ في المدة الواقعة بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكان توقيت ذلك الاستعراض مناسباً على وجه الخصوص، بالنظر إلى التغيرات التي حدثت في سياق العمل بوجه عام في السنوات الثلاث الأخيرة، بما في ذلك تأثيرات الأزمة السورية. وبالنظر إلى هذه التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية والإقليمية الكبيرة، أبرز استعراض منتصف المدة الحاجة الملحة إلى زيادة التركيز على أكثر الأطفال والنساء ضعفاً بتقديم الدعم المؤسسي للشركاء الحكوميين ولمقدمي الخدمات المحلية من أجل توفير خدمات اجتماعية جيدة.

٤١ - وقد شملت عملية استعراض منتصف المدة استعراضات قطاعية مع الوزارات التنفيذية الحكومية وغيرها من الجهات المعنية على الصعيد الوطني. واستفادت من استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، الذي اختُتم في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومن تقرير استعراض مكتبي وتحليل أعده استشاري خارجي وقدم أحدث المعلومات عن حالة النساء والأطفال وعن التقدم المحرز في إصلاح القطاع الاجتماعي الحكومي.

٤٢ - وقد عُرضت ونوقشت النتائج النهائية لعملية استعراض منتصف المدة في اجتماع رفيع المستوى اشترك في تنظيمه رئيس مجلس الوزراء واليونيسيف وعُقد في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣. وحضر الاجتماع وزير التربية والتعليم العالي وكبار ممثلي وزارات تنفيذية حكومية كثيرة. وأقر الاجتماع الرفيع المستوى رسميا التعديلات المقترح إدخالها على البرنامج القطري على نطاق جميع القطاعات، وسلط الضوء بوجه خاص على الحاجة إلى القيام، من خلال التعاون المستمر مع الشركاء الحكوميين، بمعالجة احتياجات جميع الأطفال الضعفاء في لبنان، سواء في مجتمعات اللاجئين السوريين أو في المجتمعات اللبنانية المضيفة.

أحدث المعلومات عن حالة الأطفال والنساء

٤٣ - أشار أحدث تقرير مرحلي حكومي (٢٠١٠) عن الأهداف الإنمائية للألفية[٣] إلى أن لبنان، على المستوى الكلي، يمضي على الطريق نحو تحقيق غايات رئيسية كثيرة بحلول عام ٢٠١٥ (بما في ذلك المعالم الرئيسية المتعلقة بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفاسية). وقد تُظهر المؤشرات حدوث تحسّن من حيث القيمة المطلقة، ولكن التقدم ليس موحداً. ففي عام ٢٠١٢، كان ترتيب لبنان ٧٢ بين ١٨٦ بلداً حسب دليل التنمية البشرية، مع كون قيمة الدليل الخاصة به ٠.٧٤٥. بيد أن القيمة الخاصة بلبنان حسب 'دليل التنمية البشرية المعدّل لمراعاة انعدام المساواة'، الذي يصدر أيضاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انخفضت إلى ٠.٥٧٥، وهو ما يمثل فقدان نسبة قدرها ٢٢ في المائة.

٤٤ - ولا توجد مساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية ولا تتسم تلك الخدمات بنوعية متماثلة في مختلف أنحاء لبنان. وداخل قطاع التعليم يوجد تفاوت في توزيع المدارس العامة والخاصة بين المناطق. فالمناطق الأفقر من قبيل محافظات شمال وجنوب لبنان لديها أعلى نسبة تركيز للمدارس العامة. ويذكر تقرير لبنان عن الأهداف الإنمائية للألفية بيانات من نتائج اختبار موحّد تبيِّن أن مستويات أداء تلاميذ المدارس العامة أقل بنسبة قدرها ١٠ في

(٣) الجمهورية اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Millennium Development Goals Lebanon: Interim Progress Report 2010*.

المائة من مستويات أداء نظرائهم في المدارس الخاصة. وتستند أوجه عدم الإنصاف أيضاً إلى الأصل العرقي. فقد تبيّن من دراسة بشأن جماعة الغجر دعمتها اليونيسيف وأجريت في عام ٢٠١١ أن ٦٨ في المائة من التلاميذ في عمر الدراسة لم يذهبوا أبداً إلى المدرسة، مما يشير إلى أن هذه الفئة الضعيفة تواجه عقبات كبيرة (حواجز قانونية/اقتصادية، وتمييزاً و/أو ممارسات ثقافية) فيما يتعلق بالحصول على تعليم. وتبيّن من دراسة دعمتها اليونيسيف وأجريت في عام ٢٠١٢ أن عدد الجهات التي تقدم خدمات حماية الطفل (الحكومية أو غير الحكومية) الموجودة خارج المدن الرئيسية محدود، لا سيما في منطقتي الشمال والنبطية وفي الأجزاء النائية من وادي البقاع.

٤٥ - وقد أكدت الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات التي أجريت عام ٢٠٠٩ أن تحقيق نتائج أفضل للأطفال يتوقف على المكان الذي يولدون وتجري تنشئتهم فيه؛ ويعاني أطفال الأسر المعيشية في منطقتي عكّار والمنية والضنيّة (شمال لبنان) وبعض مناطق وادي البقاع من حرمان شديد من حيث التعليم والصحة وعوامل أخرى مقارنة بنظرائهم في منطقة بيروت أو منطقة جبل لبنان. وينجم أيضاً انعدام الإنصاف في لبنان عن الأعراف الهيكلية والنظم السياسية والقانونية التي تحرم الأطفال من الموارد والفرص الأساسية لتحقيق إمكاناتهم الكاملة، كما أشارت إلى ذلك لجنة حقوق الطفل. ويتعرض أطفال اللاجئين (ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون[٤]) والأطفال الذين ينتمون إلى جماعات عرقية شتى، ومن بينهم العمال المهاجرون وجماعات الغجر والأسر غير اللبنانية، للاستبعاد الاجتماعي بوجه خاص.

٤٦ - وعدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في لبنان منخفض نسبياً، إذ بلغ ١ ٤٥٥ حالة في عام ٢٠١١، وذلك وفقاً للتقرير المرحلي القطري لعام ٢٠١٢.[٥] ومن هذه الحالات، كانت ١٠٩ حالات جديدة. بيد أن المراهقين والشباب لديهم فهم محدود لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي (فعلى سبيل المثال، لم يستخدم ٤٠ في المائة من المراهقين والشباب الذين ذكروا أنهم كانت لديهم علاقات حميمة رفالاً أو وسيلة أخرى لمنع الحمل).[٦]

٤٧ - ويؤثر استمرار انعدام الاستقرار في البلد على تنفيذ إصلاحات القطاع الاجتماعي المقررة. فالفرصة التي كانت متاحة لإصلاح القطاع الاجتماعي والتي كانت تتوقف على

(٤) عملية استعراض منتصف المدة الحالية اقتصرت على البرنامج القطري للبنان ولذا فهي لا تشمل استعراضاً للمجال البرنامجي المتعلق بالأطفال الفلسطينيين والنساء الفلسطينيات (٢٠١١-٢٠١٣).

(٥) البرنامج الوطني للبنان بشأن الإيدز، تقرير مرحلي قطري - لبنان (تقرير سردي) (٢٠١٢).

(٦) كلية العلوم الصحية، جامعة لا ساغيس، *Knowledge, Attitudes, Behaviour, and Practices Survey (KABP) among Young People on Reproductive and Sexual Health, STI/HIV/AIDs, and related High Risk Behaviours* (مسودة تقرير نهائية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

الاستقرار السياسي وتحقيق نمو اقتصادي قوي لم تتحقق. فمنذ عام ٢٠٠٩، شهد لبنان ثلاث حكومات مختلفة وفترتي إدارة مؤقتة، وفقد الاقتصاد قدراً من زخمه بعد نمو قوي دام أربع سنوات (انخفض النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١.٥ في المائة في عام ٢٠١١ بعد أن كان يبلغ حوالي ٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وخُفضت تقديرات النمو الخاصة بعام ٢٠١٢ إلى ١.٧ في المائة).[٧] ورغم التحديات، حققت الحكومة بعض الإنجازات فيما يتعلق بتحديد وتنفيذ استراتيجيات للإصلاح في قطاع التعليم (الخطة الوطنية لتطوير قطاع التعليم، ٢٠١٠-٢٠١٥)، والشباب (السياسة الوطنية للشباب)، وقطاعات الرعاية الاجتماعية (البرنامج الوطني لاستهداف الفقر). بيد أن إصلاحات أخرى رئيسية لم تمض قُدماً على النحو المخطط، ومنها مثلاً الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية الاجتماعية التي حددتها وزارة الشؤون الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠١١.

٤٨ - وأحرز لبنان قدراً من التقدم أيضاً على ضوء الملاحظات الختامية التي أبدتها لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٦، وشمل ذلك إقرار مجلس الوزراء رسمياً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. بيد أن ثمة إصلاحات رئيسية أخرى سلطت اللجنة الضوء عليها ما زالت في شكل مسودة وتنتظر استعراض الحكومة/الهيئة التشريعية وإقرارها لها، ويشمل ذلك خطة العمل والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وإدخال تنقيحات على قانون حماية الطفل وتدابير حماية المرأة من العنف. ومن المهم أن عددا من التوصيات المحورية الصادرة عن اللجنة ما زالت غير منفذة في مجالات من قبيل تعديل قوانين الأحوال الشخصية وإدماج مبدأ عدم التمييز ضد جميع الأطفال الضعفاء والنساء الضعيفات وحمايتهم.

٤٩ - وقد كان للنزاع المستمر في الجمهورية العربية السورية أثر مباشر ومتزايد على لبنان. فلبنان يستضيف حالياً أكبر عدد من اللاجئين السوريين في المنطقة، إذ بلغ من يستضيفهم ٣٥٩ ٠٠٠ (مسجلين/ينتظرون التسجيل) حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وتقدر الحكومة أن هناك مليون سوري في لبنان. وأكثر من نصف جميع اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة (٥١ في المائة) وإناث (٥١ في المائة أيضاً). وإضافة إلى ذلك، سجّل أكثر من ٥٤ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين النازحين من الجمهورية العربية السورية أنفسهم لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والتمسوا المساعدة منها في لبنان حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣.

(٧) صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (نيسان/أبريل ٢٠١٢).

٥٠ - ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توجد غالبية النازحين في المحافظات الشمالية (٣٥ في المائة) ومحافظة البقاع (٣٤ في المائة)، مما يضيف إلى الضغط الاقتصادي على هذه المحافظات المهمّشة تاريخياً. وأثر الأزمة السورية على هذه المجتمعات المضيفة اللبنانية الضعيفة أصلاً قد سلّطت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الضوء عليه من خلال عدد من تقييمات حالات الطوارئ. ويجري أيضاً استيعاب اللاجئين الفلسطينيين النازحين ضمن السكان اللاجئين الفلسطينيين المهمشين الموجودين، الذين كان لديهم في عام ٢٠١٠ أعلى نسبة مئوية من سكان المخيمات بين جميع ميادين عمل الأونروا الخمسة. وتشير تقييمات أجرتها اليونيسيف وشركاؤها مؤخراً إلى الاحتياجات الكبيرة والمتزايدة للسوريين النازحين في قطاعات التعليم، وحماية الطفل، والصحة/التغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.[٨] ونتيجة لتدهور الحالة الأمنية في هذه المناطق، ينتقل عدد كبير من اللاجئين إلى الداخل، بحيث تستضيف بيروت ومنطقة جبل لبنان عدداً متزايداً من اللاجئين.

التقدم المحرز والنتائج الرئيسية في منتصف المدة

٥١ - لقد تحقق تقدم صوب النتائج المتوقعة في مجالات كثيرة خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٢ من خلال التعاون مع الحكومة وغيرها من الجهات المعنية الوطنية، وذلك على الرغم من صعوبة الظروف. وقد قدّم العمل المستمر الذي تقوم به اليونيسيف وشركاؤها بشأن الخطة المتعلقة بالإنصاف في لبنان مزيدا من الأدلة للقطاعات على أسباب أوجه عدم الإنصاف الهيكلية، مما أتاح بالتالي أن تعالج البرمجة الأقوى والأكثر اتساماً بالطابع الاستراتيجي الحواجز والاختناقات الرئيسية التي تواجه الفئات الضعيفة. وتشمل النتائج الرئيسية ما يلي:

(أ) توافر بيانات جديدة عن الأطفال، مفصلة حتى مستوى المنطقة، من خلال إتمام الدراسة الاستقصائية العنقودية الثالثة المتعددة المؤشرات في عام ٢٠٠٩ بالاشتراك مع الإدارة المركزية للإحصاء. وقد وفّرت تلك الدراسة مزيداً من الأدلة على التفاوتات دون الوطنية التي يواجهها الأطفال والنساء؛

(٨) مصدر معظم البيانات الواردة في هذه الصفحة هو: بوابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الاستجابة للاجئين من سوريا (بالرجوع إليها في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٣). أما المصادر الأخرى فهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موجز تنفيذي للتقييم السريع لأثر الأزمة السورية على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في الشمال والبقاع (تموز/يوليه ٢٠١٢)، واليونيسيف: حالة الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا ولبنان (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

(ب) تصميم وتجريب 'هيكلية للتعليم تتسم بالتكامل'، توفر نموذجاً شاملاً لتحسين فرص التعلم في البيئات الفقيرة. ويجري الآن تجريب تلك الهيكلية مع وزارة التربية والتعليم العالي في أربع مدارس عامة في عكّار (بشمال لبنان)؛

(ج) تصميم وتجريب مبادرات للتخطيط المحلي من أجل تحسين النتائج التي تركز على الطفل بالاشتراك مع أجهزة الحكم المحلي. وتشمل هذه المبادرات مبادرة المجتمع المحلي الصديق للطفل، التي جرى تجريبها في ثلاث بلديات فقيرة في عكار (بشمال لبنان)، واستفاد منها ٠٠٠ ٩ طفل. وقد أنجزت ثلاث دراسات في إطار المبادرة، شملت استعراضاً في مجال تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والأطفال ذوي الإعاقة وإجراء دراسة استقصائية للأسر المعيشية وفرت بيانات محلية لتستنير بها أنشطة الدعوة داخل المجتمع المحلي. وفي أعقاب تقييم منتصف المدة للمبادرة (حزيران/يونيه ٢٠١٢)، أعيد تصميم المرحلة الأخيرة من المشروع التجريبي من أجل زيادة الاستدامة بتعزيز الصلة بين أجهزة الحكم المحلي والحكومة المركزية ومع مراعاة احتياجات اللاجئين السوريين المستجدة؛

(د) توجد الآن معلومات شاملة عن نظام حماية الطفل في لبنان، وذلك بفضل استعراض للنظام أجري بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى للطفولة. وهذه تشمل '١' إتاحة إجراءات تشغيلية موحدة ومنقحة ومجرّبة في مناطق المراقبة من أجل تحديد الحالات وإحالتها وإدارتها ومتابعتها، مع شركاء مختارين فيما يتعلق بأشد حالات العنف ضد الأطفال تطرفاً؛ و '٢' إتاحة نظم معلومات روتينية لدى أجهزة قانونية مختارة في مناطق المراقبة. وقد أقرت الحكومة هذه التوصيات التي أصبحت توفر الآن إطاراً للعمل في مجال السياسات مستقبلاً على كل من الصعيد الوطني والمحلي من أجل إزالة الحواجز والاختناقات المحددة داخل نظام حماية الطفل في لبنان؛

(هـ) تقوم وزارة العدل الآن، نتيجة لأنشطة الدعوة التي قامت بها اليونيسيف وشركاؤها، بإدماج التمويل الخاص بتقديم الخدمات المجتمعية للأطفال المخالفين للقانون كإجراء غير احترازي (يتيحه القانون رقم ٢٠٠٢/٤٢٢) في الميزانية الوطنية. وبفضل هذا القرار الصادر عام ٢٠١١، أصبحت الآن المنظمات غير الحكومية التي تقدم هذه الخدمات تموَّل من وزارة العدل، ولم تعد تحتاج إلى تمويل من اليونيسيف؛

(و) أقر مجلس الوزراء رسمياً السياسة الوطنية للشباب، وهي ثمرة خمس سنوات من الدعم التقني والمالي المتواصل من اليونيسيف وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، بالاشتراك مع وزارة الشباب والرياضة، ومنتدى الشباب، و MASAR (وهو ائتلاف للمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب). ويجري الآن تحويل التوصيات الرئيسية المنبثقة من تلك السياسة

إلى خطة عمل. وجرى تجريب تقديم خدمات ملائمة للمراهقين الشباب في أربع نقاط لتقديم الخدمات (مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة العامة، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والمنظمات غير الحكومية المنتسبة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية) الموجودة في أقل مناطق لبنان حصولاً على الخدمات، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة العامة. وساعد مثقِفون من الشباب، في ثماني دورات لإذكاء الوعي، أكثر من ١٠٠ من أقرانهم على زيادة فهمهم للمواضيع المتعلقة بالصحة، وبصفة رئيسية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الإنجابية، ومهارات الحياة؛

(ز) جرى تجريب أساليب منع نشوب النزاعات وبناء السلام في ١٠ مدارس عامة، بحيث استفاد من ذلك أكثر من ٠٠٠ ٢ تلميذ. وقد جرى الاضطلاع بهذه الأنشطة تحت الإشراف العام للجنة المواطنة التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي في إطار برنامج مشترك للأمم المتحدة. وتبيّن من استبيانات لتقييم الأثر حدوث تحسّن بنسبة قدرها ٤٠ في المائة في المعرفة بشأن المبادئ الأساسية لإدارة العنف وبناء السلام في أعقاب دورات تدريبية مكثفة عُقدت في المدارس. وإضافة إلى ذلك، بنى البرنامج التجريبي قدرة هيئة العاملين في المدارس بخصوص مهارات التواصل وأساليب إدارة النزاعات والعنف لتيسير تسوية التوترات بين الطوائف وداخلها؛

(ح) بدأت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الشريكة واليونيسيف، في إطار الاستجابة الإنسانية للاجئين السوريين وللسكان المضيفين الضعفاء، حملة تطعيم مشتركة، تم فيها حتى الآن تطعيم ٠٠٠ ٤٦٥ من أطفال اللاجئين وأطفال المجتمعات المحلية المضيفة بلقاحات ضد الحصبة وشلل الأطفال مع تزويدهم بمكملات فيتامين ألف. وحتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٣ كان أكثر من ٠٠٠ ٢٢ طفل من اللاجئين قد التحقوا بالمدارس. ونجحت اليونيسيف في الدعوة لدى وزارة التعليم للسماح لأطفال اللاجئين السوريين بالالتحاق بالمدارس العامة بصرف النظر عن حالة تسجيلهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وزودت أيضاً التدخلات المتعلقة بالتسجيل الأصلي جميع الأطفال بمجموعة مساعدات مدرسية أساسية من أجل السنة الدراسية (من بينها رسوم لجنة الآباء، والزي المدرسي، والقرطاسية، والحقائب المدرسية). وقدمت لوازم تعليم أساسية لما بلغ عدده ١٥١ من المدارس ورياض الأطفال، استفاد منها ما مجموعه ١٤٧ ٢٢ طفلاً حتى أيار/مايو ٢٠١٣. ودعمت اليونيسيف أيضاً الأنشطة النفسية – الاجتماعية المجتمعية التي استفاد منها ما مجموعه ٠٣٧ ٣٠ من أطفال اللاجئين وأطفال المجتمعات المحلية المضيفة. ومكّنت اليونيسيف مع الشركاء أكثر من ٠٠٠ ١٤ شخص متضرر بحالة الطوارئ من الحصول على

مياه شرب مأمونة، بما في ذلك المياه المترلية، بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وتستمر التدخلات في عام ٢٠١٣.

الموارد المستخدمة

٥٢ - بلغت الموارد الإجمالية المقررة للسنوات الخمس ٠٠٠ ٢٥٠ ١١ دولار (٠٠٠ ٧٥٠ ٣ دولار من الموارد العادية و ٠٠٠ ٥٠٠ ٧ دولار من الموارد الأخرى العادية). وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ كان مجموع الموارد الأخرى العادية التي تم جمعها قد بلغ ٧ ملايين دولار، وهو ما يقرب من نسبة قدرها ٩٥ في المائة من الحد الأقصى المعتمد للبرنامج القطري الكامل الذي يستمر خمس سنوات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تلقى المكتب القطري ٤ ملايين دولار من الاتحاد الأوروبي من أجل حالة الطوارئ السورية. ولأن هذا المبلغ كان مساهمة متعددة السنوات من بند ميزانية الاتحاد الأوروبي للمعونة الإنمائية، فقد خُصص للموارد الأخرى العادية، مما أدى إلى زيادة تلك الموارد إلى ١١ مليون دولار. ثم طلب المكتب القطري وتلقى الموافقة على زيادة الحد الأقصى للموارد الأخرى إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ١٩ دولار. وهذه المساهمة المعينة من الاتحاد الأوروبي مشجعة على وجه الخصوص بالنظر إلى أنها تمثل تمويلاً أطول أجلاً استجابة لأزمة إنسانية، وهي أيضاً نوع من التمويل ضروري إلى حد كبير ولكنه لا يتاح دوماً للبلدان المتضررة بأزمات.

٥٣ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٢ كان ١٠٠ في المائة من الموارد العادية و ٦٠ في المائة من الموارد الأخرى العادية قد أُنفق على النحو التالي: (أ) العنصر البرنامجي المتعلق بالسياسة الاجتماعية، ٥.٥ ملايين دولار؛ و (ب) العنصر البرنامجي المتعلق بحماية الطفل، مليونا دولار؛ و (ج) العنصر البرنامجي المتعلق بتعليم المراهقين مهارات الحياة، ١.٢ مليون دولار.

٥٤ - وفي ظل حالة الطوارئ السورية وزيادة تدفق اللاجئين إلى لبنان سعى المكتب القطري بنشاط إلى الحصول على تمويل طارئ إضافي من مانحين شتى من أجل دعم الاستجابة الإنسانية ونجح في ذلك. فحتى نهاية عام ٢٠١٢ كان قد تم جمع مبلغ قدره ٩ ملايين دولار للموارد الأخرى الطارئة استُخدم في القيام بتدخلات طارئة في مجالات التعليم، وحماية الطفل، والصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

المعوقات والفرص التي تؤثر على إحراز تقدم

٥٥ - لقد اتسمت الفترة الممتدة منذ بداية البرنامج القطري في عام ٢٠١٠ بعدم الاستقرار. وحتى مع ذلك، بات واضحاً أن الإنصاف يمثل محور تركيز مهماً إلى حد كبير للبرنامج القطري في سياق لبنان، حيث ما زالت توجد تفاوتات كبيرة.

٥٦ - وقد أقرت الحكومة رسمياً بحالة الطوارئ السورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين السوريين، بحيث توجد غالبية اللاجئين في مناطق شمال وشرق لبنان التي تعاني تقليدياً من التهميش ونقص الخدمات. ولكن التمويل الطارئ والنجاح في جهود تعبئة الموارد أتاحا لليونيسيف والشركاء زيادة خدماتهم في أضعف المجتمعات المحلية من خلال توسيع نطاق الأنشطة لتشمل هذه المناطق. واستطاعت اليونيسيف، باستخدام التمويل، توسيع نطاق الشراكات المؤسسية وتقويتها لتعزيز الخدمات الحكومية مع القيام في الوقت نفسه بتقديم دعم مباشر للسوريين الضعفاء وللمجتمعات اللبنانية المضيفة.

٥٧ - ومع أن البلد ينتمي إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، فإن الوزارات التنفيذية ما زالت تعاني نقصاً في الموارد. و لم تعتمد الحكومة ميزانية وطنية منذ عام ٢٠٠٥. وبالنظر إلى أن الوزارات التنفيذية تعاني نقصاً في الموارد، فإن الإصلاحات تعتمد اعتماداً شديداً على المنح المقدمة من المانحين. وعلاوة على ذلك، ازداد تأخر تنفيذ خطة الإصلاح البالغة الأهمية بسبب انعدام الاستقرار السياسي وأزمة اللاجئين.

٥٨ - وكان استعراض نظام حماية الطفل هو دراسة هامة تمثل أحد إنجازات البرنامج حتى الآن. وعلى الرغم من عدم إجراء تحليل كامل للحالة في دورة البرنامج القطري هذه، فقد أُعد تقرير استعراض مكتبي وتحليل كجزء من عملية استعراض منتصف المدة، يركز على تحديث المعلومات عن حالة النساء والأطفال، والتقدم المحرز في إصلاح القطاع الاجتماعي الحكومي، والقضايا الرئيسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في استعراض منتصف المدة.

التعديلات المُدخلة

٥٩ - تم تحديد عدد من التغييرات الاستراتيجية في البرنامج القطري استناداً إلى عمليات الاستعراض القطاعية والاستعراضات الاستراتيجية الميسرة داخلياً وخارجياً. وقد أُقرت هذه التغييرات أثناء الاجتماع الرفيع المستوى النهائي مع كبار ممثلي الحكومة. وكانت العوامل الدافعة إلى هذه التعديلات هي: الحاجة إلى زيادة التركيز على البرمجة التي يوجهها الإنصاف؛ والاستجابة الإنسانية المستمرة في البلد؛ والاعتراف بأن جودة التعليم تمثل قضية رئيسية بالنسبة للأطفال الضعفاء في لبنان، وتتطلب دعماً من اليونيسيف.

٦٠ - والتغييرات الرئيسية هي ما يلي:

(أ) إدماج التدخلات 'الإنمائية' و 'الطارئة' على حد سواء على نطاق جميع عناصر البرنامج، بحيث تقدَّم الخدمات لأضعف السكان اللبنانيين وكذلك للاجئين

السوريين. وأُعطيت الأولوية لاستجابة المكتب القطري لحالات الطوارئ وعُممت تلك الاستجابة تماشياً مع الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال؛

(ب) زيادة التركيز على الإنصاف لدعم تقديم خدمات اجتماعية معززة للفئات الضعيفة، بما يشمل الأطفال اللبنانيين المحرومين والنساء اللبنانيات المحرومات، واللاجئين الفلسطينيين؛

(ج) تركيز برنامج السياسة الاجتماعية المعدّل على جمع البيانات وتحليل أوجه عدم الإنصاف وأوجه الضعف لدى الأطفال، كي توجّه السياسات الاجتماعية في المستقبل. وسيركز أيضاً البرنامج القطري المنقح على بضعة تدخلات فعالة من حيث التكلفة تتماشى مع أولويات الحكومة فيما يتعلق بالتعليم والمراهقين وحماية الطفل؛

(د) سيصبح التعليم مجالاً من مجالات التركيز الأساسية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بحيث يدعم الأولوية الأولى لوزارة التربية والتعليم العالي وهي: 'التعليم من أجل تكافؤ الفرص'؛

(هـ) سيُدمج الشباب والمراهقون ضمن السياسة الاجتماعية القائمة وبرامج التعليم وحماية الطفل، مع تركيز خاص على الاستجابة الطارئة للمراهقين الضعفاء، وذلك بدلاً من أن يمثلوا برنامجاً قائماً بذاته.

٦١ - **السياسة الاجتماعية**. سيركز البرنامج المنقح للسياسة الاجتماعية على تحسين المعرفة عن فقر الطفل والتفاوتات كي تستنير بذلك السياسات المتعلقة بالأطفال. وعلى صعيد أكثر اتساماً باللامركزية، سيستفيد البرنامج من الخبرة السابقة في مجال التخطيط اللامركزي الذي يركز على الطفل لدعم المناطق المحلية في إقامة نظام للرصد في الوقت الحقيقي يستمر عاماً واحداً. وسيُصمَّم النظام لتتبع التغيرات في رفاه الطفل ويزود أجهزة الحكم المحلي بأدلة لوضع خطط محلية تدمج القضايا التي تؤثر على حقوق النساء والأطفال. وسيواصل عنصر السياسة الاجتماعية تقديم الخبرة التقنية لدعم تنفيذ السياسة الوطنية للشباب.

٦٢ - **التعليم ونماء المراهقين**. سيقوم هذا العنصر البرنامجي الجديد، مستفيداً من العمل القائم للبرنامج القطري على المستوى اللامركزي، بما يلي: (أ) العمل مع وزارة التربية والتعليم العالي والشركاء على توفير خدمات تعليم جيد (بما في ذلك التعليم قبل المدرسي) للأطفال الضعفاء، ومن بينهم اللاجئون السوريون، تماشياً مع خطة الحكومة لتطوير قطاع التعليم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥؛ و (ب) كفالة استفادة الأطفال اللاجئين ممن هم في سن الدراسة والأطفال الذين ينتمون إلى المجتمعات المحلية المضيفة الضعيفة من برامج التعليم (الرسمية وغير الرسمية على حد سواء)؛ و (ج) تحسين انخراط المراهقين في المشاركة المدنية،

ومعرفتهم لمهارات الحياة، بما يشمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وممارستهم سلوكيات صحية، وذلك في المناطق المستهدفة.

٦٣ - **حماية الطفل**. سيدعم عنصر حماية الطفل مواءمة المعايير والإجراءات الوطنية للتحديد المبكر للأطفال ضحايا العنف، وزيادة قدرة مقدمي الرعاية على الاستجابة ودعم هؤلاء الأطفال وأسرهم. وسيواصل البرنامج القطري أيضاً دعم التدخلات المتعلقة بحماية الطفل بالنسبة للأطفال والمراهقين في أضعف المناطق، بما في ذلك تلك المتضررة بالأزمة السورية. وستواصل اليونيسيف توسيع نطاق استجابتها للعنف الجنسي والجنساني بالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة.

٦٤ - **بقاء الطفل ونماؤه في حالات الطوارئ**. سيتناول هذا العنصر البرنامجي الاحتياجات الطارئة في مجالات الصحة والتغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والمواد غير الغذائية كي يستفيد من ذلك الأطفال اللاجئون السوريون وغيرهم من الأطفال المتضررين. وسيكون عنصراً ذا إطاراً زمنياً محدداً ويخضع لاستعراض منتظم مع تطور حالة الطوارئ.

٦٥ - **الرصد والتقييم، والدعوة، والاتصال**. ستدعم اليونيسيف الحكومة والشركاء لرصد حالة الأطفال وجمع أدلة كي تهتدي بها عمليات وضع البرامج والسياسات على كل من الصعيد الوطني والمجتمعي. ويشمل هذا العنصر أيضاً رصد وتقييم الأنشطة التي تدعمها اليونيسيف. وستواصل اليونيسيف، مع الحكومة وغيرها من الجهات المعنية على الصعيد الوطني، تركيزها على الدعوة وإذكاء الوعي بشأن حالة أضعف البنات والبنين، وزيادة قدرة العاملين الحكوميين على الاتصال لأغراض التنمية لتحسين المعرفة وتحقيق تغيرات سلوكية لصالح الأطفال.

الخلاصة

٦٦ - في العراق ولبنان، ورغم التحديات الكبيرة التي واجهت تنفيذ البرنامجين في كلا البلدين نتيجة بصفة رئيسية لأثر الأزمة السورية، أُنجز بنجاح استعراضا منتصف المدة، مما أفضى إلى تحولات استراتيجية هامة في البرنامجين. وأسفر استعراضا منتصف المدة عن إدخال تعديلات لتحسين الاستجابة للأحداث الخارجية غير المتوقعة (لبنان) ولاستمرار انعدام الأمن (العراق)، مع الحفاظ على التركيز على تحقيق نتائج من أجل أضعف الأطفال، سواء كان ضعفهم ناجماً عن الفقر أو النزاع أو النزوح.

٦٧ - وقد أعيد تأكيد إعادة التركيز على الإنصاف في كلتا عمليتي استعراضي منتصف المدة، وكذلك الحاجة إلى كفالة التكامل والتآزر بين تدخلات البرنامجين القطريين في المجالين

الإنمائي والإنساني. وفي كلا البرنامجين القطريين، سيظل الانخراط السابق للتدخلات لتعزيز قدرات الحكومتين والشركاء ووضع برامج وسياسات قطاعية جيدة قائمة على أدلة وتركز على من هم الأشد حرماناً يمثل محور تركيز هاماً.

٦٨ - وبالنظر إلى التحولات الاجتماعية والسياسية المختلفة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من اللازم أن تكون البرامج التي تدعمها اليونيسيف أكثر اهتداء بالمخاطر كي تكون قابلة للتكييف ومتجاوبة مع تغيّر احتياجات الأطفال والنساء. ومن اللازم أيضاً أن تكون البرامج أكثر توجها ليس فحسب نحو تقديم الخدمات لأضعف البنات والبنين، بل أيضاً نحو بناء قدرتهم على الصمود (وقدرة أسرهم على الصمود) في مواجهة الهزات والمخاطر الإضافية التي يتعرض لها رفاه الأطفال، أو الهزات والمخاطر المستمرة كما في حالة العراق ولبنان.